

الجمهورية التونسية
وزارة التكوين المهني والتشغيل



ورقة عمل حول:

"أثر التغيرات العربية في دول الربيع العربي على تيارات الهجرة
وتنقل الأيدي العاملة العربية"

وليـــــــــــــــــد بلال

رئيس مصلحة مكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية

نوفمبر 2014

مقدمة:

في أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعُرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية.

ومن أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية ذات الحكم الجمهوري الديكتاتوري. انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وأسفرت عن إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. وكانت لهذه الثورات العربية تأثيرات وتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ألفت بظلالها على عدة مجالات، لعل من بينها ظاهرة الهجرة التي تأثرت بالأحداث الجارية.

وفي هذه الورقة سنعمل على تقديم "أثر التغيرات بدول الربيع العربي وخاصة فيما يتعلق بالهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية" وسنتطرق خلال هذه الورقة إلى تقديم العناصر التالية:

I. الواقع الاقتصادي والاجتماعي ما قبل الربيع العربي:

1- الواقع الاقتصادي:

لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية، خلال العشر سنوات الأخيرة في مستوى الانتظارات والأهداف المرسومة مسبقاً، وتميز الوضع الاقتصادي للدول العربية بالجمود.

ونحاول في هذا المجال إبراز بعض الجوانب التي أعاققت التقدم الاقتصادي للدول العربية ومن بينها دول الربيع العربي وأدت بصفة غير مباشرة إلى اندلاع ثورات مطالبة بالحرية والكرامة والتشغيل والعدالة الاجتماعية، ويمكن حصرها في العناصر التالية:

أ- فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية :

تعتبر أزمة المديونية من أبرز الاشكاليات الاقتصادية التي تواجهها البلدان العربية نظراً لانعكاساتها السلبية والمتشعبة على الموازنات المالية للدول العربية التي تشكو من تداين مرتفع، إضافة إلى التأثير السلبي لهذه المديونية على مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي في غالبية الدول العربية.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007 إلى أن القيمة التراكمية للديون الخارجية للدول العربية المقترضة بلغت 135.9 مليار دولار سنة 2006. ولا تزال قيمة الدين العام المترتبة على الدول العربية المقترضة كبيرة مقارنة مع الناتج المحلي المتحقق خلال سنوات محددة، إذ أن نسبة الدين العام الخارجي مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي لمجموع الدول العربية المقترضة بلغت سنة 2006، 27.4%.

وافقدت جل الدول العربية إلى تخطيط اقتصادي منهجي ومنوال تنمية يمكن أن يساعد في خفض عبء المديونية.

ب- تبعات تنفيذ برامج الخصخصة:

خلال السنوات الأخيرة السابقة لاندلاع ثورات الربيع العربي انتهجت الحكومات العربية سياسة خصخصة وتقويت في مؤسسات القطاع العام، مما أدى إلى تسريح عدد هام من اليد العاملة الموظفة لديها، وخاصة اليد العاملة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين حافظوا على وظائفهم مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة. وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30% خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات.

وفي جانب آخر قامت الشركات الأجنبية التي انتقلت لها ملكية هذه المؤسسات بتحويل أرباحها للخارج مما أثر سلبا على موازين الدفعات للبلدان العربية. وقد أسفرت عمليات برنامج الخصخصة في تونس، رائدة الربيع العربي، مع نهاية 2009 عن خصخصة 219 شركة.

ت- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي:

اعتبرت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي غير ناجعة ولم تساهم في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، بل بالعكس زادت من أعداد العاطلين عن العمل وإفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. وانبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ونذكر منها:

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي.
- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على اليد العاملة المشتغلة بهذه الخدمات.

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب العاطلين عن العمل.

ث- تفشي ظاهرة الفساد المالي وغياب الحوكمة الرشيدة:

يعد تفشي ظاهرة الفساد المالي وغياب الحوكمة الرشيدة من أبرز الأسباب لاندلاع الثورات العربية حيث عانت دول الربيع العربي خاصة والدول العربية عامة من مركزية مفرطة للسلطة، ومن احتكار الثروة من طرف العائلات الحاكمة (مثال: تونس ومصر)، ومن التلغؤ في إدارة العائدات النفطية وتوظيفها في استثمارات ومشاريع لم تستفد منها شعوبها، ولم تنعكس آثار التدفقات المالية الكبيرة على فئة عريضة من المجتمع (ليبيا). فغالبية المواطنين الليبيين لم تشعر بأي تحسن بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة على بلدها سنة 2004.

ج- التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على البلدان العربية:

عرف الاقتصاد العالمي خلال سنة 2008 بداية أزمة مالية أدت إلى كساد عالمي كبير أثر بشكل متفاوت على مختلف البلدان، إلا أن تأثير هذه الأزمة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد يكون اقل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام. ويتوقف مدى الأضرار التي لحقت بالاقتصادات العربية على مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي. وتعتبر الاقتصادات العربية بصفة عامة منفتحة على الاقتصاد العالمي من حيث درجة اعتمادها على الصادرات والواردات.

وتسببت الأزمة الاقتصادية في تباطؤ نمو الإقتصادات العربية وخسارة الصناديق السيادية وتراجع أسواق المال وأسواق الخدمات والسلع وتراجع الصادرات، وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج.

وكان لهذه الأزمة آثارا على مستويات التشغيل حيث تزايدت نسبة البطالة وحالات الفقر وضعف خلق فرص عمل جديدة خلال فترة الأزمة خاصة في قطاعات الخدمات المالية والعقارات والتجارة الداخلية وتراجع الطلب على العقارات (الخليج ومصر والأردن). وحسب بيانات منظمة العمل الدولية لسنة 2009 وصلت نسبة البطالة وسط الشباب في الجزائر إلى 45% ومصر إلى 25%.

2- الواقع الاجتماعي: نمو القوى العاملة العربية وارتفاع نسبة البطالة:

تُعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه العالم العربي، إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي القوى العاملة التي تبلغ نحو 120 مليون عامل وهو ما يعادل نسبة تساوي 23 % سنة 2010 وترتفع هذه النسبة بأوساط النساء إلى أكثر من 30 %، يضاف إلى هؤلاء العاطلين طلبات إضافية سنوية تُقدر بـ3 ملايين و400 ألف عامل، في ضوء حقيقة مفادها أن 60% تقريباً من سكان البلاد العربية دون سن الـ 25 سنة، وهو الأمر الذي يتوقع معه أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام 2025 إلى حوالي 80 مليون عاطل، مما يتطلب ضخ نحو 70 مليار دولار لرفع معدّلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً.

هذا وإن النمو الاقتصادي لم يستوعب الزيادة في طالبي الشغل وخاصة المجازين (حاملِي الشهادات العليا).

ويمكن القول إنّ أهم أسباب ظاهرة البطالة في الوطن العربي تنبع بصفة خاصة من طبيعة المنطقة وتتمثل بالأساس فيما يلي:

1- معدّل النمو السكاني في الوطن العربي والذي يُعدّ من أعلى المعدّلات العالمية. وتشير البيانات أن معدل النمو السكاني بالوطن العربي يقلّ بقليل عن 2 % في الفترة الممتدة بين 2006 و2010 وهو يعتبر معدلاً مرتفعاً مقارنة بالبلدان المتقدمة (0.8%).

2- تضخم فئة الشباب، حيث ترتفع نسبة الشباب من الفئة العمرية بين 15 و24 سنة، وتصل نسبة البطالة في هذه الفئة إلى 25 % خلال العشرية الأخيرة.

3- عدم مواكبة النظام التعليمي العربي لمتطلبات سوق العمل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكدّس أعداد هائلة من خريجي الجامعات في صفوف الباحثين عن العمل، وهو الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسب البطالة لدى حاملِي الشهادات الجامعية، مقارنةً بأيّ شريحة أخرى.

4- رغبة طالبي الشغل من حاملِي الشهادات العليا في العمل بالقطاع العمومي الذي يتميز باستقرار وظيفي وبرواتب شهرية صافية مرتفعة نوعاً ما، مقارنةً ببرواتب القطاع الخاص. ففي تونس على سبيل المثال يعتبر القطاع العمومي المشغل الرئيسي في البلاد ويوفر 55 % من الوظائف ذات الرواتب المرتفعة.

5- تراجع نسبة نمو الناتج القومي الداخلي الإجمالي للدول العربية من 6% سنة 2000 إلى 1.5 خلال سنة 2001، و3% خلال الفترة الماضية.

6- تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة، وهو الأمر الذي أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين وهو ما أشرنا له في عنصر سابق.

7- عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوف من تحمّل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت.

8- نقص الاستثمارات الموجّهة لتنمية الاقتصاد العربي سواءً على المستوى الدولي أو الداخلي، حيث يواجه قطاع الاستثمار في العالم العربي مشكلتان رئيسيتان هما نقص الاستثمار الأجنبي الموجّه إلى الدول العربية والذي لا يتعدّى نسبة 1% من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية. والمشكلة الثانية تتمثل في هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية.

9- سوء التخطيط الوطني الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجّه لها الاستثمار العمومي.

10- ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل، وهو الأمر الذي يضيف غموضاً على حجم سوق الشغل في الوطن العربي. ويمكن إدراك خطورة مشكلة البطالة بالنظر إلى الآثار السلبية التي تخلفها تلك الظاهرة والتي تتمثل أهمها في الآتي:

1- إصابة الشباب بالإحباط وبأمراض نفسية عديدة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية مختلفة.

2- ازدياد معدّلات انتشار الجرائم وإدمان المخدرات.

3- ضعف الانتماء للوطن، وكرهية المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة العنف والإرهاب.

4- إهدار الموارد التي يتم استثمارها في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

وتعتبر دول الربيع العربي مثالا حيا على تفاقم ظاهرة البطالة والتي كان لها الأثر الكبير على مجريات الأحداث التي عرفتها خلال سنة 2011، ويمكن الإشارة إلى المثال التونسي حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل في صفوف الرجال من 164 ألف سنة 2005 إلى 193 ألف سنة 2008 وصولاً إلى 226 ألف سنة 2010 وهو عدد يفوق طاقة استيعاب سوق الشغل التي لم تتجاوز 80 ألف سنوياً. كما ارتفع عدد خريجي الجامعات العاطلين عن العمل إلى 140 ألف سنة 2010. ويبقى القطاع الحكومي أكثر استقطاباً لليد العاملة وخاصة من حاملي الشهادات العليا

وفي المقابل تبقى مساهمة القطاع الخاص في عملية التشغيل ضئيلة بالرغم من العديد من الحوافز والتسهيلات المالية الممنوحة من طرف الحكومة.

II. واقع الهجرة ببلدان الربيع العربي قبل اندلاع الثورات:

1- انخفاض الطلب على اليد العاملة العربية عربيا ودوليا:

إن أخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالميا في سنوات ما قبل بداية الألفية الحالية في أوضاع العمالة العربية والتشغيل في البلدان العربية غير النفطية، هو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج العربية على العمالة العربية، وذلك أن الطلب بدأ يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات وزاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية في نهاية الثمانينات وكذا تشهد دول الخليج العربية إحلالا للعمالة العربية بالعمالة الآسيوية خاصة، وذلك لعدة أسباب منها انخفاض أجر هذه الأخيرة والحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إضافة إلى شروع بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي تعد من أكبر المناطق استيعابا للعمالة العربية في تطبيق سياسات توظيف العمالة، وهو ما تسبب في فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها، إضافة لموجة العداء والكرهية والاستفزاز التي سادت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما أثر سلبا على تحرك العمالة العربية في العالم وأدى إلى حدوث هجرة عكسية واسعة.

ومن الملاحظ أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط إلى جذب الكفاءات والأدمغة النادرة القادرة على التلاؤم مع معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فتحت الدول الأوروبية أبوابها لليد العاملة الأجنبية ومنها العربية ومن مستويات مختلفة في المهارة لإعادة الإعمار وإصلاح ما خربته الحرب.

2- بلدان الربيع العربي والهجرة قبل حدوث التغييرات:

يبلغ عدد المهاجرين العرب طبقا للبنك الدولي سنة 2009 ما يقارب 13 مليون من الجيل الأول منهم ما يقارب الـ 10 ملايين في أوروبا والولايات المتحدة والباقي يتركز في المنطقة العربية وبشكل خاص في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتنقسم البلدان العربية إلى مجموعتين:

– المجموعة الأولى تضم البلدان المستقطبة للمهاجرين واليد العاملة الأجنبية، وخاصة دول الخليج العربي النفطية وليبيا.

- المجموعة الثانية تضم البلدان المصدرة للمهاجرين على غرار تونس والمغرب والأردن واليمن ومصر ولبنان وسوريا.

وإضافة إلى ذلك تعتبر المنطقة العربية، ممراً للهجرات غير الشرعية في اتجاه أوروبا والمتأتية من البلدان الإفريقية لجنوب الصحراء الكبرى. ففي تونس يبلغ عدد التونسيين بالخارج حوالي 1100.000 تونسي وهو ما يمثل 10% من العدد الجملي للسكان، ويتواجدون خاصة بالبلدان الأوروبية حيث تبلغ نسبة التونسيين المقيمين بفرنسا 54% ثم بإيطاليا 13% تليها ألمانيا بنسبة 8%. في حين يتوزع باقي التونسيين بالخارج على البلدان العربية تتصدرها ليبيا بـ7.8%.

وترتفع نسبة الذكور المقيمين بالخارج (80%) مقابل الإناث (20%) سنة 2010.

وقد بينت دراسة قام بها المعهد الوطني التونسي للإحصاء أن الرغبة في الهجرة ارتفعت من 22% سنة 1996 إلى 76% سنة 2005.

أما في مصر فيُقدّر عدد المصريين بالخارج سنة 2011 ما بين 6 و7 مليون مهاجر يوجد قرابة 75 بالمائة منهم في دول الخليج العربية والأردن وليبيا بينما توجد البقية الباقية في دول الغرب خاصة منها إيطاليا. ويساهم المصريون بالخارج في الإقتصاد المصري وفي رفع المستوى الإقتصادي والاجتماعي للأسر التي ينتمون إليها، وقد بلغت تحويلاتهم في نفس السنة 12.6 مليار دولار، وبزيادة قدرها 3 مليار دولار مقارنة بسنة 2010 ويرجع ذلك إلى الحملة التي قام بها نشطاء على شبكة الأنترنت تحت شعار "حول 1000 دولار لحسابك في أي بنك مصري"

وعلى العكس من تونس ومصر تستقبل ليبيا عدد هاما من المهاجرين فُدر بـ2 مليون مهاجر سنة 2009، ويتوزعون بين مهاجرين من البلدان المجاورة وخاصة مصر وتونس والمغرب، إضافة إلى البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الذين يصلون إلى ليبيا سواء بصفة شرعية أو غير شرعية.

وتعاني ليبيا بشكل كبير جراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة وأن ليبيا لا تستطيع مراقبة حدودها المترامية الأطراف من موجات الهجرة الجماعية التي تندفق من دول أفريقيا المختلفة سواء للاستقرار بليبيا أو الاتجاه إلى أوروبا.

لكن الهاجس الأكبر الذي يورق حكومات الدول العربية وخاصة دول الربيع العربي يتمثل في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل سياسات التقييد التي اتخذتها البلدان الأوروبية بخصوص الهجرة المنظمة.

وفي هذا السياق يمكن ذكر القانون الإيطالي في مجال الهجرة الذي صدر سنة 2002 والمعروف بقانون بوسي فيني، والذي عقد إجراءات الحصول على ترخيص العمل والإقامة وألغى كل الاتفاقيات السابقة التي كانت أبرمتها إيطاليا مع البلدان المصدرة للمهاجرين على غرار الاتفاق مع الجانب التونسي لسنة 1998 والذي يتيح للتونسيين الدخول إلى إيطاليا في إطار تأشيرة بحث عن شغل. كما أن هذا القانون جاء صارما خاصة في وجه المهاجر غير الشرعي من خلال إجراءات رادعة كالسجن والطرده.

كما أن السياسة الفرنسية في مجال الهجرة سياسة انتقائية، تسعى إلى استقدام الكفاءات والخبرات اللازمة لاقتصادها في إطار اتفاقيات ثنائية للهجرة والتنمية المتضامنة تتضمن بابا لإعادة القبول والتعاون للحد من الهجرة غير الشرعية. وجاء قانون ساركوزي لسنة 2006 ليعقد إجراءات التجمع العائلي وربطه بالمصادر المالية (دخل شهري أدنى للمهاجر) والسكن.

ويرى الساسة الفرنسيون أن الهجرة بوضعها السابق تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا على فرنسا وتشكل مصدر توتر وتهديد للأمن الداخلي.

وفي ظل هذا التقييد ارتفعت وتيرة الهجرة غير الشرعية من البلدان العربية وخاصة بلدان شمال إفريقيا بما في ذلك بلدان الربيع العربي (تونس ومصر) نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المذكورة في العنصر السابق والتي تدفع الشبان إلى ركوب قوارب الموت والاتجاه نحو السواحل الأوروبية.

ويعتبر الكثيرون أن قمة 5+5 بين الدول المغاربية والدول الأوروبية في تونس في 2003/12/15 لها دور كبير في ظهور هذه القوانين الجديدة بعدما تلقت دول المغرب العربي ضغطا كبيرا وانتقادا حادا من طرف نظيراتها الأوروبية من أجل إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

III. تأثير الثورات على بلدان الربيع العربي بما في ذلك الهجرة:

بعد أن قمنا باستعراض الواقع الإقتصادي والاجتماعي قبل الربيع العربي وخاصة فيما يتعلق بالهجرة سنتطرق في هذا العنصر إلى تأثير التغييرات على بلدان الربيع العربي وخاصة فيما يتعلق بالهجرة:

1 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للثورات في بلدان الربيع العربي:

أ- الآثار الاقتصادية:

لقد أُلقت ثورات "الربيع العربي" بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في أغلب الدول العربية، فكانت في آن واحد، سبباً لتراجع الأداء الاقتصادي، كما كانت نتيجة لميراث اقتصادي مليء باخلالات هيكلية مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتراكم في الديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات، وانتشار البطالة بين الشباب.

وساهم في هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبلدان "الربيع العربي" تحديداً، تنامي شعور الشعوب بأن هناك فئات قليلة من الأثرياء، وأصحاب النفوذ السياسي، استحوذت على أغلب المقدرات الاقتصادية وثمار التنمية، بينما لم تحظ الفئات الأخرى الفقيرة ومحدودة الدخل، إلا على نسبة من هذه المقدرات أو الثروات، لا تمكنها من تحقيق أهدافها في مستوى معيشة مناسب، علاوة على سوء توزيع هذه الثروات بعدالة بين كل الفئات، وكانت النتيجة المتوقعة تنامي الشعور بالظلم الاجتماعي، وانتشار الفساد المالي والإداري، فلم يكن هناك طريق سوى الإصلاح أو التغيير، أملاً في تحقيق مستقبل أفضل. فبعد مرور عامين من بدء هذه التطورات، يمكن الآن تدارس الدوافع الاقتصادية، التي كانت وراءها، وما واكبها من تغيرات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أثرت هذه الاحتجاجات على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن معدلات النمو بالدول العربية سجلت مؤشرات ايجابية خلال السنوات العشر (2000-2010)، وتجاوز المتوسط العام للدول العربية نحو 6 % في بعض السنوات. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية فإن الدول العربية، عموماً حافظت على معدلات نمو ايجابية بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي.

ففي تونس انخفض الإنتاج الصناعي في تونس بواقع 13 في المائة في جانفي (يناير) 2011، بينما هوت السياحة، التي تساهم بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويساهم بنسبة كبيرة في التشغيل، بواقع 40 في المائة خلال الشهرين الأولين من نفس العام.

كما ارتفع الانفاق على اجراءات الدعم والرعاية الاجتماعية التي اتبعتها الحكومات السابقة بعد الثورة.

وقد كشفت الاحصائيات الرسمية بعد الثورة إلى ارتفاع نسبة الفقر بتونس التي تجاوزت نسبة الـ 24% وذلك وفقاً للمقاييس العالمية والتي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يومياً وترتفع هذه النسبة في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد والتي تشهد احتجاجات متواصلة مطالبة بتحسين ظروف المعيشة وتوفير

فرص عمل وتوفير الخدمات الأساسية المفقودة في تلك المناطق». وقدر عدد العاطلين عن العمل خلال سنة 2011 بـ700 ألف عاطل، 69% منهم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، في حين يقدر عدد حاملي الشهادات العاطلين عن العمل بـ170 ألف عاطل عن العمل، ووصل معدل بطالة مرتفع وصل إلى 18% خلال سنة 2011.

غير أن وضعية الاقتصاد بدأت في التحسن خلال سنة 2012 وبداية سنة 2013 حيث تطورت نسبة النمو من (1%-) سنة 2011 إلى (2.7%) سنة 2012 وتحسنت مستويات التشغيل لتتراجع نسبة البطالة إلى حدود 15.9% خلال سنة 2013 و15.2% خلال الثلاثي الأول لسنة 2014، وقد أعلنت وزارة التكوين المهني والتشغيل عن تشغيل 100 ألف طالب شغل خلال سنة 2012. كما أن مؤشر التنافسية الدولية الذي يصدره "المنتدى الاقتصادي العالمي" بين تحسن ترتيب تونس عالمياً وقد يعود ذلك للاستقرار النسبي فيها بعد الثورة ووضع خريطة طريق واضحة للانتقال إلى الديمقراطية، وتحسن الأوضاع الأمنية بعد الانفلات الذي مرت به بعد الثورة.

ويبقى دفع عجلة الاقتصاد هو الرهان الأكبر للحكومة التونسية وذلك قصد الخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر وارتفاع نسبة البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى بروز واستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما لها من تبعات سلبية سواء على بلدان المصدر أو القبول.

أما في مصر فقد كان للثورة تداعيات ملحوظة على اقتصاده، فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بنحو 2 في المائة سنة 2011، بعدما كان قد حقق نمواً بواقع 5 في المائة قبل الثورة في أوائل 2010. وكان التأثير الأكبر قبل وبعد الثورات قد طال قطاعات التصنيع والسياحة والاستثمارات الأجنبية، كما تأثر معدل البطالة والتضخم بشكل سريع تجاه الارتفاع، وانخفض في مصر عدد السياح بنحو 81 في المائة خلال شهر واحد، وكان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الاضطرابات، إذ أن عودة أكثر من 100 ألف عامل مصري تقريباً من ليبيا خلال سنة 2011، أثرت سلباً على تحويلات المصريين العاملين في الخارج.

كما عانى ميزان الدفعات المصري، وحقق عجزاً يتراوح بين 10 و12 مليار دولار في السنة المالية 2011/2012.

وعلى نحو مماثل، وصل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، الذي يساهم بنحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 2.5 مليار دولار فقط في

عام 2011، وهو بذلك يمثل انخفاضا بواقع 60 في المائة عن مستواه لسنة 2010، بعدما سجل 9 مليارات دولار في المتوسط سنويا خلال السنوات الخمسة السابقة للثورة.

وبالنسبة لمعدل النمو في الاقتصاد المصري، فقد حققت مصر قبل الثورة معدلا للنمو وصل إلى ما يقرب من 7 في المائة، ولكن المؤكد أن هذا النمو لم يشعر به المواطن على الإطلاق، نظراً لتفاقم معدلات البطالة والفقر وارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث وصلت نسبة التضخم إلى أكثر من 10 في المائة.

أما في ليبيا فتواجه حكومات ما بعد القذافي مهام معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية والمؤسسات، وخاصة إدارة عائدات النفط الليبية إدارة حكيمة تقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية. ويتوقع أن تساهم جهود إعادة الإعمار في دعم النمو.

وتبقى من أهم التحديات التي تواجهها ليبيا هو تأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنوع الاقتصادي. فعلى الرغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تكشف عن ضعف جودة التعليم الذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قد تستغرق سنوات. ويمكنها في هذا الإطار تعزيز التعاون مع بلدان الجوار وخاصة تونس ومصر وخاصة في المجالات التجارية والاستثمارية ومجال انتقال اليد العاملة.

2- تأثير التغييرات ببلدان الربيع العربي على الهجرة:

يبرز هذا التأثير في ارتفاع نسق الهجرة غير الشرعية ونقوم ضمن هذا العنصر بتحليل هذه الظاهرة ومدى ارتباط هذه الظاهرة بالتغييرات ببلدان الربيع العربي. وقد ساهم الربيع العربي والوضع السياسي المتأزم في عدد من الدول العربية في ازدياد عدد المهاجرين العرب نحو أوروبا حيث أن الأوضاع السياسية المتذبذبة وما خلفته من توتر وعدم استقرار جعلت نسق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يرتفع مقارنة بالفترات السابقة لاندلاع الثورات العربية.

وسنقوم خلال هذا العنصر بالتعريف بمفهوم الهجرة غير الشرعية، وبأسبابها، ثم بواقع الهجرة الغير شرعية في بلدان الربيع العربي بعد الثورات العربية.

أ- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية أو السرية بأنها حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول إلى حدود دولة أخرى دون المرور من المعابر والمنافذ المخصصة لذلك ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها، إما بهدف العمل أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث.

هذا وإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة غير الشرعية، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصفة عمودية من الجنوب نحو الشمال.

وقد تحولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظاهرة عالمية يصعب تحديد حجمها وجنسية المهاجرين وتتضارب التقديرات بشأنها فالأمم المتحدة تتحدث عن هجرة 180 مليون شخص ومنظمة العمل الدولية تشير تقاريرها إلى هجرة 120 مليون شخص مع تحولها إلى ظاهرة تقض مضاجع الحكومات والدول والمنظمات الدولية التي حاولت ابتداء حلول بعد تشخيص الأسباب ونظمت إتفاقيات ثنائية ودولية مع البحث عن الحفاظ على حقوق المهاجرين الإنسانية في شتى الميادين. ويُشار هنا أيضاً إلى ارتباط هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بالأزمات المالية أو الاقتصادية أو الطبيعية أو الحروب لتبرز كأحد الحلول اليائسة للبحث عن فرصة عمل أو هرباً من اضطهاد أو تحسين أوضاع أو سرقة أدمغة أو إيجاد المأوى والملاذ.

ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في منطقة المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط نظراً لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

وتبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية ببلدان الربيع العربي جليا وخاصة بمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا.

ب- أسباب الهجرة غير الشرعية:

على سبيل الذكر وليس الحصر يمكن إدراج الأسباب تحت العناوين التالية:

الأسباب القانونية:

هذه الفئة من الأسباب هي الفئة المستترة والتي لا تبرز كما هي حال الأسباب الاقتصادية والاجتماعية إنما تبقى هي المحرك حتى للأسباب الأخرى لأن القوانين هي التعبير الواضح عن السياسة المعتمدة من قبل كل دولة في المجالات والميادين المختلفة التي تُعنى بشؤون الإنسان وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- القوانين التي تُعنى بتنظيم الإستثمار في المجالات الإقتصادية.
- قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والزواج والأسرة وغيرها.
- قوانين الإعلام.
- القوانين التي تُعنى بمناهج التربية والتعليم.
- قوانين التأمينات الإجتماعية.
- عدم وجود قوانين ترعى حقوق العمال غير الشرعيين لجدارة وجهة النظر المتعلقة بأنهم مخالفين للقانون في وجودهم على أرض ليس أراضي دولتهم.
- عدم وجود رادع قانوني جزائي حقيقي لأرباب العمل عن استخدام المهاجرين غير الشرعيين.

الأسباب الإقتصادية:

- تناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل في دول وارتفاعها في دول أخرى وزيادة نسبة البطالة التي تزيد من نسبة الفقر.
- إزدياد عدد الشباب؛ فالشيخوخة تؤدي إلى انخفاض القوة العاملة مما يؤدي إلى ازدياد الضغط على نظام الضمان والتأمين الإجتماعي.
- زيادة حدّة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- تفضيل أرباب العمل للعمال المهاجرين بصفة غير شرعية من أجل جني أرباح إضافية متأتية من الفارق في الأجور المقدمة لهذه الفئة من المهاجرين، حيث يعمل المهاجرون غير الشرعيين في ظروف غير لائقة مقابل أجور زهيدة وبلا تأمينات كما أنهم غير قادرين على اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم نتيجة وجودهم غير الشرعي على أرض الدولة التي يعملون عليها.
- الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وانتشار الأوبئة والأمراض.
- القضاء على الحرف والمهن اليدوية التي كانت ركيزة في وجود الطبقة الوسطى والتي بغيابها ضاعت فرص عمل كثيرة.

الأسباب الأخرى:

- تقلص منافذ الهجرة المنظمة والمدروسة.
- دور وسائل الإعلام التي لعبت دوراً مشجّعاً للهجرة عبر نقل صورة عالم سحري عن بعض الدول مما ينمي رغبة الشباب العربي في الهجرة، وهم تحسين الأوضاع وتحقيق التقدّم.
- العامل الجغرافي فيما يتعلق بالتجاور بين دولتين إحداهما يحتمل وجود فرص عمل فيها كما في السعودية واليمن ولبنان وسوريا.
- النمو الديمغرافي في بعض البلدان بنسب أعلى من بعض البلدان الأخرى.

- السياسات الإنتقائية ومحاولة استقطاب الأدمغة بسياسات غير مدروسة.
- الحروب والنزاعات.
- بعض الأنظمة السياسية والتضييق على الحريات.

ت- **واقع الهجرة غير الشرعية في ظل التغيرات ببلدان الربيع العربي:**
نظرا لتردي الأوضاع الأمنية بعد الأحداث التي عرفتها بلدان الربيع العربي، والتي نتج عنها ضعف السيطرة والرقابة على الحدود البرية والبحرية لهذه البلدان، استغل هذا الوضع أعداد كبيرة من الشبان لركوب قوارب الموت ومحاولة الهجرة إلى أوروبا بصفة غير شرعية.
وبُعيد اندلاع الثورة، عرفت تونس حالة أمنية هشة، زادت من حدتها الأزمة الليبية آنذاك.

ففي تونس استغل عدد من الشبان التونسيين هذه الحالة الأمنية للهجرة السرية نحو السواحل الإيطالية، وقُدِّر عدد المهاجرين غير الشرعيين التونسيين إلى إيطاليا خلال الفترة المتراوحة بين جانفي وجوان 2011، 25800 مهاجر غير شرعي، أغلبهم من الفئة العمرية بين 20 و30 سنة وينحدرون من المناطق الأقل نموا في تونس وخاصة من منطقتي الوسط الغربي والجنوب. وقد تواصلت موجات الهجرة غير الشرعية خلال سنتي 2012 و2013 بوتيرة أقل حدة رغم تحسن الوضع الأمني نسبيا مقارنة بالفترة الموالية لاندلاع الأحداث.

ويدفع هؤلاء الشبان التونسيين مبالغ مالية تتراوح بين 500 و1000 أورو، وتقوم العائلة في أغلب الأحيان باقتراضها.
هذه الموجات من المهاجرين غير الشرعيين أدت إلى اتخاذ الدول الأوروبية لسياسة حماية وغلق لحدودها البحرية في وجه قوارب الموت المتأتية من بلدان جنوب المتوسط.

وفي هذا السياق سارع الجانب الإيطالي إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية التونسية لإعادة تفعيل الاتفاقيات السابقة التي تم امضاؤها مع الجانب التونسي (اتفاقيات 1998-2003-2008) وتعزيز الرقابة الأمنية المشتركة على السواحل البحرية للحد من الهجرة غير الشرعية في اتجاه إيطاليا.

وتم الاتفاق بين الحكومة الانتقالية التونسية والحكومة الإيطالية على اسناد رخص إقامة وقتية "ذات طابع انساني" لمدة 6 أشهر تمكن المهاجرين التونسيين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إيطاليا بين 01 جانفي و05 أفريل 2011 من البقاء والتنقل داخل الفضاء الأوروبي. وكان هدف الحكومة الإيطالية واضحا من هذا

الإجراء وهو تقاسم هذه الأعداد من المهاجرين غير الشرعيين مع باقي البلدان الأوروبية. وكانت ردة فعل الجانب الفرنسي أن رفض استقبالهم رغم حملهم لبطاقات إقامة. واعتمدت فرنسا آنذاك على الاتفاقية المبرمة مع الجانب الإيطالي سنة 1997 التي تنص على إمكانية ترحيل مهاجرين غير شرعيين إلى إيطاليا دون إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية.

هذه الأحداث دعت وزير الداخلية الفرنسي إلى التصريح يوم 17 ماي 2011 حول ضرورة بحث اتفاق جديد مع الجانب التونسي في مجال التعاون الأمني للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتفعيل الاتفاق التونسي الفرنسي المتعلق بالتصرف التوافقي حول الهجرة والتنمية المتضامنة وخاصة الفصل الرابع من بروتوكوله التنفيذي الذي يحيل إلى اتفاق الجانبين على التنسيق فيما بينهما لمراقبة الحدود ودعم الجانب الفرنسي للجانب التونسي في هذا المجال.

أما في مصر فقد تسارعت وتيرة الهجرة غير الشرعية للشباب المصريين العاطل عن العمل بعد اندلاع ثورة 25 جانفي وذلك ظنا منهم أنهم قد يجدون حياة أفضل بالبلدان الأوروبية.

وتعتبر منطقة كفر كيلا الباب بالفيوم الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية على مستوى مصر.

وقد سجلت إحصائيات الأمن الإيطالية وحدها في الربع الأول من سنة 2013 استقبال سواحل كالابريا الإيطالية 14 زورقاً محملة بأكثر من 1500 مهاجر غير شرعي معظمهم من المصريين.

وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن هناك حوالي 8 آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية وحدها.

ويعود ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين المصريين بعد ثورة 25 يناير إلى هشاشة الوضع الأمني وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إضافة لإجراءات الهجرة المنظمة التي وضعت شروطاً مجحفة للحصول على فرصة عمل أو بخصوص مسألة التجمع العائلي.

وفي ليبيا- بلد قبول وعبور- وبعد اندلاع ثورة 17 فيفري الليبية غادرت موجات كبيرة من المهاجرين (خاصة من الجنسيات الإفريقية لجنوب الصحراء) التراب الليبي عبر المناطق الحدودية مع تونس أو مصر.

إلا أنه وبعد رحيل نظام القذافي، بدأ آلاف الحالمون بحياة أفضل بالتدفق إلى ليبيا، الدولة الغنية بالنفط، بحثاً عن فرصة عمل جديدة في موجات هجرة غير شرعية، وهو ما جعل الحكومة الانتقالية الليبية عاجزة بشكل كبير على وقف هذا النزوح

الجماعي المتدفق من دول الجوار الفقيرة. إلا أن هذه التدفقات ما فتئت تتضاءل شيئاً فشيئاً نظراً لتدهور الحالة الأمنية في ليبيا أواخر سنة 2013 وخلال سنة 2014. وبدأنا نشهد مغادرة المهاجرين لليبيا من عديد الجاليات، وقد تم تنظيم على سبيل المثال جسر جوي لنقل العمال المصريين العالقين بمعبر رأس الجدير بتونس خلال شهر أوت 2014.

كما أدى تدهور الحالة الأمنية في ليبيا إلى مغادرة أكثر من مليون لبيبي ليبيا والاستقرار بتونس.

وفي جانب آخر، تعتبر ليبيا كذلك بلد عبور وممرًا للمهاجرين غير الشرعيين من ذوي الأصول الإفريقية في اتجاه أوروبا.

ولا يوجد حالياً نظام معلومات يوفر احصائية ثابتة لعدد المهاجرين غير الشرعيين داخل ليبيا، لكن التقارير اليومية حول عمليات ضبطهم تشير إلى الرقم كبير جداً.

وتبقى الحكومة الانتقالية الليبية أمام تحد كبير يتمثل في تقنين وتنظيم أوضاع اللاجئين غير الشرعيين في ليبيا، خاصة وما يمثله تواجدهم من مخاطر أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية أصبحت في تزايد جراء تفاقم هذه الظاهرة. وقد أكدت تقارير طبية، أن بعض المهاجرين الذين تم ضبطهم يحملون أمراضاً معدية وخطيرة من بينها الإيدز والوباء الكبدية.

وتقوم السلطات الليبية بترحيل المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إيقافهم في ليبيا لبلدانهم، بإشراف إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية وبالتنسيق مع القنصليات المعنية.

وتحتاج ليبيا في هذا الإطار إلى مساعدة الدول المعنية والمنظمات الدولية المختصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومعالجة آثارها وخاصة بعد الثورات العربية وازدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين.

وتبقى مشكلة اللاجئين السوريين هي المعضلة الكبرى التي تعتبر أكبر النتائج السلبية لثورات الربيع العربي فيما يتعلق بتدفقات الهجرة واید العاملة.

فتشير الاحصائيات إلى تجاوز عدد اللاجئين السوريين حاجز الثلاثة ملايين في شهر أوت - أغسطس- 2014 ، فيما بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 6.5 ملايين نسمة. وقد جاء ذلك في بيان أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ووفقاً لهذه المعطيات، بات السوريون يمثلون أكبر عدد للاجئين في العالم ممن ترعاهم المفوضية السامية. ويأتي بعدهم الأفغان والصوماليون.

وتمارس المفوضية السامية أنشطتها في سوريا من خلال 425 موظفاً، يعملون في سبعة مكاتب، جرى افتتاحها في كل من دمشق وحمص وحلب والحسكة وطرطوس والسويداء والقامشلي.

وقد أعلنت الأمم المتحدة مؤخراً أن هناك حاجة لتوفير أكثر من ملياري دولار، قبل نهاية العام الجاري، من أجل تلبية الضرورات الملحة للاجئين السوريين، وأن المبالغ المتاحة لهذا الغرض لا تغطي أكثر من 30%، الأمر الذي يعني أن المعاناة ستبقى على حالها، وربما تزداد وطأة.

وكانت الأمم المتحدة قد دعت الجهات المانحة لتمويل برنامج إغاثي للاجئين السوريين بقيمة 3.74 مليارات دولار، ينفذ في دول الجوار الأربع ومصر، خلال العام 2014، بيد أنها لم تحصل -حتى يوليو/تموز الماضي- سوى على نحو 1.1 مليار دولار.

وعلى الرغم من انتشار اللاجئين السوريين بعدد واسع من الدول، فإن غالبيتهم العظمى تتركز في دول الجوار الأربع. ويحتل لبنان الكثافة الأعلى بين هذه الدول (1.14 مليون)، تليه تركيا (815 ألفاً)، ثم الأردن (608 آلاف). وفي العراق، تجاوز العدد ثلاثمائة ألف لاجئ، يقيم معظمهم بإقليم كردستان. وفي مصر، يوجد 137.5 ألف لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية السامية. بيد أن الرقم الفعلي تجاوز مائتي ألف. ويعتبر الأطفال مكوناً كبيراً بمجموع اللاجئين السوريين. وتشير الأمم المتحدة إلى أنه جرى تسجيل ما يزيد على 1.1 مليون طفل سوري حول العالم كلاجئين.

وتشير كافة التقارير الدولية إلى ظروف صعبة وقاهرة يعيشها اللاجئون السوريون، فهم يواجهون شظف العيش، وشح المعونات، ومرارة التمييز، وثقل القيود القانونية المجحفة والاعتباطية. كما يتعرضون لحملات عدائية وعنصرية. ويعاني ضعافهم بشاعة الاستغلال في سوق عمل جائر لا رحمة فيه.

ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه اللاجئين السوريين، بدول الجوار خاصة، تبرز قضية توفير المأوى والمسكن المناسب، الذي يكفل سلامة الأسر، ويضمن قدرتها على تحمل العوامل المناخية المختلفة.

من جهة أخرى، تبرز مسألة التعليم كتحدي آخر يواجه اللاجئين السوريين بمختلف دول وجودهم. وحالياً تضم المدارس الرسمية بدول الجوار ومصر نحو 350 ألف طفل سوري. وتشير الأمم المتحدة إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم بين الأطفال السوريين منخفضة للغاية على مدار العام في كافة البلدان المضيفة.

ويُرجح أن يتجاوز قريباً عدد الأطفال السوريين في لبنان، ممن هم في سن المدرسة، عدد الأطفال اللبنانيين الذين التحقوا بنظام التعليم العام في السنة الدراسية 2013-2014.

ويرتبط معدل الالتحاق المنخفض بالتعليم بين الأطفال السوريين في دول اللجوء بمجموعة عوامل تشمل القدرة الاستيعابية للمدارس المحلية، وتكلفة الرسوم التعليمية في بعض الحالات، والمنهج الدراسي المغاير، ومشكلة اللغة الأساسية أو الثانوية، والمسافة الطويلة التي تفصل بعض تجمعات اللاجئين عن المدارس. وفي الحقيقة، فإن سوريا معرضة لأن يكون لديها جيل منفصل عن التعلم والتعليم. وستكون هذه كارثة وطنية كبرى لا سابق لها، ولا نظير لها في أي من أزمت العالم وصراعاته. إنه ناقوس خطر يجب أن يقرعه الجميع قبل فوات الأوان. وبموازاة ما يُمكن إثارته عن وضع اللاجئين بدول المنطقة، بدت قضية الهجرة السرية للغرب نوعاً جديداً من المخاطر، التي تلقي بظلالها الآن على آلاف السوريين.

ففي سنة 2013، تقدم السوريون بـ64300 طلب لجوء إلى دول الغرب، متفوقين بذلك على كافة الجنسيات. تلاهم طالبو اللجوء من جمهورية الكونغو الديمقراطية (60400) وميانمار (57400).

وازداد عدد السوريين الذين استقبلهم الاتحاد الأوروبي عام 2013 بنحو الضعف مقارنة بعام 2012. وتم استقبال 12 ألف منهم بالسويد، وهي النسبة الأكبر. ووفقاً لما يجري تداوله الآن، فهناك شبكات متخصصة في تهريب الأفراد من سوريا إلى أوروبا، تحصل على مليون و650 ألف ليرة سورية مقابل كل فرد. وغالباً ما يمر الطريق نحو المقصد النهائي عبر اليونان وصربيا، كما يسافر البعض من سوريا إلى مصر أو الجزائر، ومنها ينطلقون إلى ليبيا، ثم يبحرون بقوارب المهربين إلى إيطاليا أو مالطا. ومن هناك يتم التحرك عادة نحو ألمانيا أو الدول الإسكندنافية.

وحتى وقت قريب، كانت منطقة الحدود اليونانية مع تركيا، التي تمتد لمسافة مائتي كيلومتر، تمثل الصدع الأكبر بجدران أوروبا الحصينة، حيث يدخل منها غالبية المهاجرين السوريين لدول الاتحاد الأوروبي.

وخلال الفترة بين جانفي/كانون الثاني 2010 وأوت/آب 2012، تمكن ما لا يقل عن 87 ألف شخص من دخول اليونان عبر هذه النقطة، مثل السوريون النسبة الكبرى منهم.

وفي الوقت الراهن، تعتبر بلغاريا وجهة رئيسية للمهاجرين السوريين لأوروبا. وفي سبتمبر/أيلول 2013 وحده، تم احتجاز 2377 شخصا على الحدود التركية البلغارية، بينهم 1635 سورياً.

وتشير الأمم المتحدة إلى أن نحو 1889 شخصا فروا من أفريقيا والشرق الأوسط لقوا حتفهم غرقا بمياه البحر المتوسط في العام 2014، بينهم 1600 شخص منذ بداية جوان/حزيران. وكان في تعدادهم الكثير من الأسر السورية، التي انطلقت غالبا من مصر أو ليبيا.

وكما سبقت الإشارة، تعتبر إيطاليا ومالطا الوجهة الأولى لمهاجري قوارب الموت عبر المتوسط، على أمل أن يذهب الناجون منهم لاحقا إلى دول أوروبية أخرى، إن تمكنوا من ذلك.

والقاعدة المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي هي أن يتحمل أول بلد يصل إليه المهاجر مسؤولية منحه اللجوء السياسي أو الإنساني واستضافته. وتنتقد دول جنوب أوروبا هذا النظام، المعروف باتفاق دبلن، والذي لم يتم تطويره منذ أن طبق للمرة الأولى في العام 2002.

وقد رفض رؤساء وزراء ألمانيا والسويد والدانمارك فكرة تعديل هذا الاتفاق. كما عارضت 24 دولة، من أصل 28، تخفيف القواعد الخاصة بالهجرة عندما جرت مناقشة الأمر.

وما يُمكن قوله خلاصة، هو أن مسار الهجرة المحفوف بالمخاطر من سوريا لأوروبا يُمثل بُعداً آخر في مشهد التشرّد الذي يعانيه السوريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام. وهو لا يقل في جوهره مأساة عن النزوح الداخلي أو اللجوء إلى دول الجوار.

وفي ظل هذه الموجات الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين بدأ الجانب الأوروبي في التفكير في آليات جديدة للتصرف في الهجرة بالتنسيق مع بلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط وخاصة بلدان الربيع العربي، وقد أمضت تونس اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل حرية التنقل تهدف إلى تسهيل حركة المواطنين بين الاتحاد الأوروبي وتونس، لتعزيز إدارة مشتركة ومسئولة لتدفقات الهجرة بما في ذلك تبسيط إجراءات منح التأشيرة، كما سيدعم الاتحاد الأوروبي أيضا السلطات التونسية في جهودها بمجال حماية طالبي اللجوء، وبهذا الاتفاق التزمت تونس التزاما حقيقيا بإدارة متكاملة للحدود ولتدفقات المهاجرين، وإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس و/أو الذين من المفترض أن يمروا عبر تونس - بمن فيهم المهاجرون من بلدان ثالثة. ويقترح

الاتحاد الأوروبي على تونس في المقابل الاستفادة من إمكانية تسهيل إجراءات منح تأشيرات الإقامة لفترات قصيرة والوصول إلى قنوات جديدة لهجرة الأيدي العاملة من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء. علما وأن المغرب كان قد أمضى على اتفاقية مماثلة في شهر جوان 2013 في حين رفضت مصر إمضاء هذه الاتفاقية.

ث-بدائل للهجرة الشرعية:

قصد إيجاد بدائل للهجرة غير الشرعية، سعت على سبيل المثال تونس إلى إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الهجرة ولعل من أبرزها الاتفاق الممضى مع الجانب السويسري في جوان 2012 بخصوص تبادل الشبان المهنيين على غرار الاتفاق الممضى مع الجانب الفرنسي ويهدف هذا الاتفاق إلى تمكين طالبي الشغل التونسيين المحرزين على شهادات تكوين مهني أو تعليم عال أو الذين تتوفر لديهم تجربة مهنية وتتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة من العمل بسويسرا لمدة سنة قابلة للتجديد بستة أشهر وذلك قصد تدعيم معارفهم في اختصاصاتهم واكتساب تجربة على المستوى الدولي تمكنهم من تحسين تشغيليتهم وتيسير اندماجهم. وتبلغ الحصة المسندة لتونس بـ150 فرصة عمل في السنة.

كما تعمل وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بإعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبي من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها. - تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلية وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمني وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

وختاماً، يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكوناً هيكلياً مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية ولهذا يجب: أولاً: إعادة النظر في الهجرة ككل، ويتطلب الأمر تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية، ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية،

ثانياً: محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمناخ التي تعود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن تم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية،
ثالثاً- تفعيل دور منظمة العمل العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريباً، وقد أكدت مسألة الهجرة كل الاهتمام الذي يكتسبه الاندماج العربي ويظل هذا الاندماج العربي ضرورة ملحة من أجل استقرار كل المنطقة الأورومتوسطية،
رابعاً - تطوير رؤية واقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوسطي.
خامساً — العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ممارسات الفساد والظلم لتحقيق نوع من الاستقرار.

التوصيات:

- السعي إلى إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لتيسير تنقل اليد العاملة العربية إلى بلدان القبول وخاصة الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة الدائرية والمؤقتة.
- العمل على تمتيع مواطني البلدان العربية بحرية التنقل والإقامة بين مختلف دول المنطقة من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.
- إدماج الهجرة في مخططات التنمية وتعزيز قدرة الهياكل والمؤسسات المعنية بملف الهجرة على المستوى الوطني.
- العمل على بلورة إستراتيجية عربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.
- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول العربية التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

• العمل على إنشاء نظام بيانات عربي متلق بالهجرة مع وضع مؤشرات قابلة للمقارنة بين مختلف الدول العربية ودمجها في تعدادات السكان والمسوح الروتينية.

المراجع:

- التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية لسنة 2011
- تقرير الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة بيروت 4 و 2011/7/5
- الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية- أ. محمد رضا التميمي: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر.
- تقرير البنك الدولي " ليبيا التحديات والفرص " إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2012
- الربيع العربي وتأثيره على الهجرة نحو أوروبا ريم نجمي -موقع واب قناة DW الألمانية جانفي 2012.
- تحويلات المهاجرين مصدر هام للدخل والتنمية- ورشة العمل القومية حول هجرة العمالة العربية غير المنظمة الواقع والحلول- جعفر الدباغ 26 و 27 نوفمبر 2012.
- تقارير الخبراء عن حصاد الثورات العربية وتأثيراتها في الستة أشهر الأولى لاندلاعها- د. أحمد إبراهيم خضر (موقع الواب)
- تقرير تحت عنوان " مستقبل غامض " د. أحمد حلمي عبد اللطيف خبير مصري في شؤون الاقتصاد السياسي ومستشار مركز الحوار للدراسات السياسية في القاهرة
- دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي- الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الانسان
- شراكات من أجل حرية التنقل بين الاتحاد الأوروبي وتونس: تنقل مقيد وانعدام للحقوق؟ - الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الانسان
- Impact of arab revolts on Migration- Dina Abdelfettah : Carim Analytic and Synthetic Notes 2011/68
- Révolutions Arabes Et Migrations-Catherine Wihtol de Wenden, Directrice de recherche au CERI-Sciences Po/CNRS Avril 2011
- The Arab Spring and Beyond Human Mobility, Forced Migration and Institutional Responses
- 20 March 2012 Oxford Department of International Development, University of Oxford